

استخدام المحاسبة التنبؤية كأداة للكشف عن مدى سلامة الوضع المالي من الفساد - دراسة تحليلية لإحدى الشركات الصناعية الليبية

د. رمضان مسعود عبدالله خليفة - كلية المحاسبة بالرجبان - جامعة الزنتان.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة استخدام المحاسبة التنبؤية من خلال أدواتها التحليلية كأداة للكشف عن مدى صحة وسلامة الوضع المالي للشركات الصناعية من الفساد, حيث سعت هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف منها : الكشف العام للوضع المالي للشركة من خلال استخدام المحاسبة التنبؤية للتعرف على مدى سلامة وضعها المالي, وإظهار نتائج الكشف العام التي أجريت على الوضع المالي للشركة, وفي حالة وجود فساد مالي بناء على نتائج الكشف العام يتم اعداد توصيات لمتخذي القرار لمعالجة هذا الفساد في مهده ومن خلال هذه الأهداف تم تحديد مشكلة الدراسة المتمثل في الاجابة على التساؤل الآتي :

هل يمكن استخدام للمحاسبة التنبؤية كأداة للكشف عن مدى سلامة الوضع المالي من الفساد في الشركات الصناعية الليبية؟

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها : عدم استخدام قائمة التدفقات النقدية التي تساعد إدارة الشركة بالتعرف على الوضع المالي النقدي للشركة , ووجود فائض لسيولة يمكن الشركة من سداد جميع التزاماتها بأريحية تامة , مع وجود ارتفاع في نسبة متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون لبعض المواد المتوفرة للشركة لفترة طويلة, ووجود بطء في تحصيل الديون من المدينين. ووجود تضخم في المصروفات الادارية والعمومية مما اثر على ربحية الشركة.

الكلمات المفتاحية : المحاسبة التنبؤية- الفساد - مؤشرات التحليل المالي

أولا - المقدمة:

إن الفساد المالي له تأثير كبير في إفسار وإفلاس الشركات الصناعية ، فغياب اللوائح والقوانين المنظمة والملزمة يُشجّع ضعفاء النفوس على جميع مستويات الإدارات العليا والمتوسطة وحتى المستوى الأدنى من الغش واستخدام الرشاوي وقضاء حوائجهم ومصالحهم ومنافعهم الشخصية على حساب الشركة ، وكذلك التلاعب والتزوير بمستنداتها وقوائمها المالية ، كما أن اتخاذ القرارات غير المدروسة اقتصاديا

من قبل إدارة الشركة سيؤدي إلى نتائج سلبية وعلى وضعها المالي مما يعرضها للفساد المالي الذي سيؤدي بها إلى الإعسار والإفلاس ، فالفساد المالي هو مصطلح عام يتسع لعدة مفاهيم تؤدي جميعها إلى إنفاق وإهدار المال بدون تحقيق عوائد تعود بالمنفعة المالية لصالح الشركة منها : التزوير والتلاعب في المستندات الادارية والمالية للشركة والغش واستخدام المصالح والمنافع الشخصية والقرارات الاقتصادية غير المدروسة وغير مخططة وفق الجودة الاقتصادية ، فالعديد من الشركات التي تعرضت للإفلاس المالي كانت أسبابه تفشي الفساد المالي، ولغرض التعرف على مدى سلامة وضعها المالي حاليا ومستقبليا يتم استخدام مقاييس ومؤشرات مالية تشخص حالتها المالية ومدى سلامته من مؤشرات الفساد التي قد تؤدي بها إلى الإعسار والإفلاس المالي ، فالتشخيص المالي لحالة الشركة بطريقة تحليلية جيدة يؤدي إلى إظهار نتائج تمكن إدارة الشركة من معالجة أعراض الفساد مبكراً قبل أن يستفحل في هيكلها المالي بالكامل ، فالتشخيص الجيد يؤدي إلى وضع حلول جيدة والمعالجة السليمة للقضاء على مؤشرات الفساد مبكراً .

ثانياً - مشكلة الدراسة :

ان الفساد المالي يعد من المؤشرات الرئيسية في انهيار الشركات و اعلان افلاسها وهذا يستوجب على متخذي القرار استخدام وسائل تمكنهم من اكتشاف هذا المؤشر قبل استفحاله مما يصعب بعد ذلك معالجته مبكرا , وتعد المحاسبة التنبؤية احدى الوسائل الممكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفساد المالي والتي تعتمد بشكل رئيسي على قائمة التدفقات النقدية وعلى مؤشرات ونسب ومعادلات التحليل المالي. ومن خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلا السؤال الاتي: هل يمكن استخدام المحاسبة التنبؤية كأداة للكشف عن مدى سلامة الوضع المالي من الفساد في الشركات الصناعية الليبية؟

ثالثاً - فرض الدراسة الرئيسي :

من خلال السؤال الرئيسي للبحث يمكن اشتقاق فرض الدراسة الرئيسي على النحو الآتي :

يمكن استخدام للمحاسبة التنبؤية كأداة للكشف عن مدى سلامة الوضع المالي من الفساد المالي في الشركات الصناعية . ومن خلال الفرض الرئيسي يتم اشتقاق الفروض الفرعية الآتية:

1- يمكن استخدام المحاسبة التنبؤية كأداة للكشف بوجود مؤشرات للفساد المالي من عدمه في حساب السيولة.

- 2- يمكن استخدام المحاسبة التنبؤية كأداة للكشف بوجود مؤشرات للفساد المالي من عدمه في كفاءة نشاط الشركة.
 - 3- يمكن استخدام المحاسبة التنبؤية كأداة للكشف بوجود مؤشرات للفساد المالي من عدمه في حساب الربحية.
 - 4- يمكن استخدام المحاسبة التنبؤية كأداة للكشف بوجود مؤشرات للفساد المالي من عدمه في حساب الهيكل المالي
- رابعاً - أهداف الدراسة :**

يسعى البحث الى تحقيق عدد من الاهداف اهمها الآتي:

- 1- القيام بالكشف العام للوضع المالي للشركة من خلال استخدام المحاسبة التنبؤية للتعرف على مدى سلامة وضعها المالي.
- 2- إظهار نتائج الكشف العام التي أجريت على الوضع المالي للشركة وإعلام متخذي القرار بذلك.
- 3- في حالة إظهار نتائج الكشف العام للوضع المالي للشركة بوجود فساد مالي يتم اعداد توصيات لمتخذي الـ :

لاختبار فرضيات الدراسة وقياسها، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال مراجعة وتحليل ما ورد في الأدبيات المتعلقة بمؤشرات التحليل المالي وبالنسبة الى الجانب العملي فسيتم تحليل قوائم مالية لسنة 2015,2016 لإحدى الشركات الصناعية الليبية باستخدام مؤشرات التحليل المالي, وباستخدام تحليل المحتوي من خلال التتقيب والتفحيص على القوائم المالية وملحقاتها لمعرفة أسباب الفساد إن وجد.

خامساً - أهمية الدراسة:

تتمثل أهميتها في كونها من الدراسات الأولى التي تناولت موضوع المحاسبة التنبؤية باستخدام مؤشرات التحليل المالي في الكشف عن مدى سلامة الوضع المالي من الفساد للشركات الصناعية , وذلك حسب علم الباحث.

سادساً - حدود البحث:

تقتصر هذه الدراسة على تحليل بعض بنود القوائم المالية لإحدى الشركات التي تمكنت من الحصول على ميزانيتها لسنتي 2015,2016 فقط .

سابعاً - مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة دراسة تحليلية للشركات الصناعية الليبية.

ثامنا - عينة مجتمع الدراسة:

تم استخدام الطريقة القصدية في اختيار عينة الدراسة ، وقد تم اختيار إحدى الشركات الصناعية التي تمكنا من الحصول على قوائمها المالية بمساعي شخصية من الباحث

تاسعا - معوقات الدراسة:

توجد صعوبة في الحصول على ميزانيات من قبل مسؤولي الشركات التي تمثل مجتمع الدراسة ، ولقد حصلنا على قوائم مالية لشركة صناعية واحدة فقط بعد التعهد من الباحث بعدم ذكر اسم الشركة وقد قمنا بتسمية اسم الشركة باسم (س)

عاشرا - خطة البحث:

تم تقسيم البحث الى خمس مباحث على النحو الآتي:
المبحث الأول: خطة البحث والمقدمة والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وفي المبحث الثاني: المحاسبة التنبؤية ، والمبحث الثالث: الفساد المالي ، والمبحث الرابع: مؤشرات التحليل المالي (المحاسبي) ، والمبحث الخامس: الدراسة التحليلية واختبار الفروض والنتائج والتوصيات .

الدراسات السابقة:

1- **دراسة** : مصطفى هديب 2000 بعنوان : (التحليل المالي باستخدام نموذج التنبؤ بالإفلاس مع التطبيق على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي) (1)، تناولت الدراسة كيفية تطبيق نموذج التنبؤ بالإفلاس على مجموعة من الشركات العاملة في سوق راس المال الأردني، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها : أنه تم تميز الشركات الناجحة خلال السنة الأولى والثانية بعد الدراسة وبدون تسجيل أي خطأ في السنة الأولى ، وكان هناك شركة واحدة في السنة الثانية بعد الدراسة وهي الشركة الأردنية لصناعة الأنابيب التي لم تفشل في السنة التالية ؛ وإنما انخفض العائد لديها إلى (9%)، كما انخفض عائد المركز العربي للصناعات الدوائية انخفض العائد إلى (8%)، كما توصلت إلى نتيجة مفادها بأنه لا يوجد أي خطأ في الدقة التنبؤية للشركات التي تقع في شريحة الوسط .

2- **دراسة** : أحمد حسن عامر 1999 بعنوان (انعكاسات التدفقات النقدية على القيمة السوقية لأسهم شركات القطاع الصناعي في مصر- دراسة تطبيقية - (2). تناولت الدراسة دراسة تطبيقية على بيانات شركات القطاع الصناعي المصري بهدف دراسة انعكاسات التدفقات النقدية لهذه الشركات على القيمة السوقية لأسهمها لمساعدة المتعاملين في الأوراق المالية في ترشيد قراراتهم الاستثمارية ، وقد توصلت الدراسة

الى عدة نتائج أهمها: بأنه لا توجد علاقة ارتباط بين صافي التدفقات النقدية الناتجة عن المستخدمة في أنشطة التشغيل لشركات القطاع الصناعي في مصر, والقيمة السوقية لأسهم هذه الشركات , كما توصلت إلى نتيجة تفيد بوجود علاقة ارتباط ضعيفة جدًا وغير جوهرية بين صافي التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الاستثمار والتمويل , والقيمة السوقية لأسهم هذه الشركات.

3-دراسة: نشوى محمد احمد ابراهيم 2012 بعنوان : دراسة مقارنة للعلاقة بين قائمة التدفقات والموازنة النقدية في ترشيد السياسة الانتمانية للشركات التجارية والصناعية (3) ، تناولت الدراسة دراسة العلاقة بين قائمة التدفقات النقدية والموازنة النقدية لترشيد السياسة الانتمانية للشركات التجارية والصناعية , وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها: أهمية قياس الفجوة النقدية للحكم على سيولة الوحدة الاقتصادية وتحقيق الإدارة الكفاء للنقدية , بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ومؤشرات الموازنة النقدية محل الدراسة للشركات الصناعية باستثناء نسبة التدفقات النقدية من التشغيل إلى المبيعات, ونسبة التدفقات النقدية من التشغيل إلى صافي الربح بعكس الشركات التجارية التي أظهرت نتائجها وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ومؤشرات الموازنة النقدية محل الدراسة..

4-دراسة: حسن كامل فرج خميس 2013 بعنوان (نموذج محاسبي مقترح لقياس العلاقة بين مكونات رأس المال العامل والربحية بالشركات الصناعية المصرية – دراسة تطبيقية) (4) ، تناولت الدراسة دراسة قياس ما إذا كانت هناك علاقة ارتباط بين المؤشرات والنسب المالية المحاسبية المتعلقة برأس المال العامل وأداء عدد واحد وثلاثون شركة من الشركات الصناعية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية وهذا الأداء معبر عنه بمؤشر الربحية, وقد توصلت الدراسة ال عدة نتائج منها: وجود علاقة ارتباط معنوية بين الربحية معبرا عنها بنسبة إجمالي ربح التشغيل : الأصول غير المالية وذلك بمستوى معنوية 1% وكذلك 5% لكافة المتغيرات باستثناء متغير نسبة الأصول المتداولة : المبيعات ولذلك فقد تم إقصائه من معادلة النموذج.

5-دراسة: ماجد مصطفى علي الباز 2018 بعنوان (إطار تطبيقي ورؤية محاسبية لتحليل أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك التجارية في الاسواق المالية الصاعدة: أدلة من القطاع المصرفي المصري 2007- 2016) (5) ، تناولت هذه الدراسة استكشاف مستوى هيكل رأس المال في البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري من جانب ومستوى ومحددات الربحية لهذه البنوك من جانب الآخر, بالإضافة

إلى تطوير إطار تطبيقي للعلاقة بين هيكل رأس المال وربحية البنوك التجارية في القطاع المصرفي كأحد الأسواق المالية الصاعدة , وقد توصلت الدراسة إلى نتيجتين رئيسيتين : النتيجة الأولى توجد علاقات متباينة بين مقاييس الربحية من جانب وخصائص البنوك كمحددات مثل : حجم وعمر وسيولة وتوظيف الأموال والحصة السوقية للودائع والحصة السوقية للقروض من جانب آخر, بينما كانت النتيجة الثانية هي الإطار التطبيقي حول علاقة هيكل رأس المال بربحية البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.

6- دراسة : نشوى شاكر علي رجب 2018 بعنوان (أثر التعثر المالي على العلاقات بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وعائد السهم من منظور محاسبي- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية) (6) ، تناولت الدراسة اختبار أثر التعثر المالي, كمتغير معدل (Moderator Variable) مقاسا بنموذج (Altman) على العلاقة بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وعائد السهم من منظور محاسبي على عينة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية وعددها 347 شركة ، حيث اثبتت نتائج الدراسة اختلاف علاقة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية بعائد السهم بين الشركات المتعثرة ماليا وغير المتعثرة ماليا سواء في اتجاهها او في مستوى معنويتها , كما اوضحت النتائج العلاقة الايجابية غير المعنوية بين عائد السهم والارباح كمتغير مستقل.

7- دراسة : سامي عبدالرحمن قابيل بعنوان : نموذج مقترح لمراجعة الأداء للتنبؤ بالفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية باستخدام تقنية التنقيب في البيانات "دراسة تطبيقية" (7) ، وتناولت الدراسة كيفية بناء نموذج مقترح لمراجعة الأداء للتنبؤ بالفساد المالي في شركات قطاع الأعمال المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية باستخدام تقنية التنقيب في البيانات، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج نذكر منها : وجود امكانية إعداد نموذج مقترح للتنبؤ بالفساد يتكون من بعض المؤشرات يمكن لمراجع الأداء استخدامها للمساعدة في التنبؤ بالفساد المالي وهي : نسبة السيولة ، نسبة السيولة السريعة ، الرافعة المالية ، إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول ، معدل العائد على الاستثمار ، ومعدل العائد المبيعات ، وصافي الربح قبل الفوائد والضرائب / المبيعات ، وصافي الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول ، معدل دوران الأصول ، كما اختبرت الدراسة صلاحية النموذج المقترح بالتطبيق على ثلاث شركات (دراسة حالة) واثبت النموذج قدرته على التنبؤ بدرجة دقة 89%.

8- دراسة: خالد زبدة 2021 م : التنبؤ بالفشل المالي باستخدام المؤشرات المالية "دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين" (8) تناولت هذه الدراسة دراسة فحص إمكانية التنبؤ بفشل الشركات، وذلك من خلال تطوير نموذج رياضي مكون من مجموعة من النسب المالية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين وعددها 10 شركات من أصل 48 شركة عامة مدرجة في بورصة فلسطين في جميع القطاعات، وقد توصلت الدراسة الي نتيجة يمكن من خلالها اعداد نموذج رياضي مقترح مكون من ست نسب مالية يمكن تطبيقها للتنبؤ بفشل هذه الشركات في المستقبل، وكانت درجات دقة هذا النموذج المقترح 80% في السنة الأولى والثانية، و100% في السنة الثالثة والرابعة قبل الفشل

9- دراسة: محمد محمد أبو عقر 2014-2015 التنبؤ بالعسر المالي باستخدام بيانات التدفقات النقدية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الليبية (9)، وتناولت هذه الدراسة دراسة إمكانية الاستفادة من بيانات التدفقات النقدية في التنبؤ بالعسر المالي مع دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الليبية، كما تسعى هذه الدراسة للحصول على اجابات بعض الأسئلة التالية: ما مدى إدراك الإدارة العليا في الشركات الصناعية الليبية لأهمية استخدام بيانات قائمة التدفقات النقدية والمؤشرات المشتقة منها؟ وما مدى وجود علاقة بين التنبؤ بالعسر المالي وبين البيانات والمؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية؟ وماهي الاسباب التي تقف حاجز أمام إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية؟ وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج نذكر منها الاتي: عدم ادراك الادارة العليا في الشركات الصناعية الليبية لأهمية استخدام بيانات قائمة التدفقات النقدية، كما تبين وجود ارتباط بين العسر المالي وبين البيانات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى وجود أسباب عديدة تقف حاجز أمام إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية.

10- دراسة: Saef Alwattar , Waheed Ramo 2010 استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (10) ، ويهدف هذا البحث إلى إيجاد وسيلة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل من خلال تطبيق أنموذج التمان على عدد من الشركات المساهمة العراقية، حيث تكمن مشكلة البحث في عدم وعي الشركات المساهمة العراقية والمستثمرين وغيرهم بمخاطر تعرض الشركات للفشل في المستقبل، وتم تطبيق أنموذج على عينة متكونة من 17

شركة مساهمة عراقية والتي تم الحصول على البيانات الخاصة بهم، وتم التوصل إلى عدة نتائج أهمها دقة نموذج التمان في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العراقية.

من خلال استعراض وتحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة يتضح بأن بعض الدراسات تناولت أهمية التنبؤ باستخدام عدة نماذج وأساليب تحليلية لمعرفة الوضع المالي للشركات الصناعية والتجارية منها : تم دراسة نموذج التنبؤ بالإفلاس , وللتنبؤ بالفساد المالي على مجموعة من الشركات العاملة في سوق رأس المال الأردني, والمصري, والفلسطيني, ودراسة استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية , وهذا ما توصلت إليه دراسات كلا من (مصطفى هديب, وسامي عبدالرحمن قابيل , وخالد زبدة, و Saef , Waheed Ramo , Alwattar, كما تناولت بعض الدراسات الاخر دراسة لدور وأهمية قائمة التدفقات النقدية كأداة رقابية, وتنبويه عن الاعسار المالي منها: دراسة كلا من محمد احمد ابراهيم, واحمد حسن عامر, ونشوى شاكر علي رجب, ومحمد محمد أبو عقر, كما تناولت إحدى الدراسات دراسة برؤية محاسبية تحليلية لأثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك التجارية في الاسواق المالية الصاعدة , وهذا ما توصلت إليه دراسة ماجد مصطفى علي الباز .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة يتضح بأن أغلب الدراسات توصلت الى نتيجة مفادها بأهمية قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالإعسار والافلاس المالي وتتفق هذه الدراسة مع هذه الدراسات في ذلك الا أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في انها تناولت الفساد المالي باستخدام المحاسبة التنبؤية في البيئة الاقتصادية الليبية.

المبحث الثاني - المحاسبة التنبؤية :

مفهوم التنبؤ المحاسبي (11) : يعد التنبؤ بشكل عام هو توقع الأحداث المستقبلية، أي: أنه تقديرات لما يمكن حدوثه في المستقبل القريب، وفقاً لما لدينا من معلومات وبيانات متاحة، أما بخصوص التنبؤ المحاسبي، فهو أحد مهام المدير المالي في المؤسسة، ويقصد به توقع المتطلبات المالية للمؤسسة أو الشركة على المدى الطويل أو على المدى القصير ، كما أنه - أيضاً - توقع المستقبل الاقتصادي والمالي للمؤسسة ، وذلك وفقاً للمعلومات الواردة من التقارير المالية التي توضح قيمة الإيرادات، والنفقات، والمركز المالي للمؤسسة.

ويعرف الباحث **التنبؤ المحاسبي** : بأنه الأداة التي يمكن استخدامها للكشف الصحي عن مدى سلامة الهيكل المالي للشركة من مرض الافلاس والاعسار والفساد المالي في الفترة الحالية والمستقبلية باستخدام المؤشرات والنسب المالية المناسبة على التقارير والقوائم المالية التي تصدرها الشركة.

أهمية التنبؤ المحاسبي وفوائده(12) : يساعد التنبؤ المالي المؤسسات والشركات والحكومات على التوسع والنمو على جميع الأصعدة والمستويات، كما يساهم في تحقيق مستوى من الرفاهية والاستقرار المالي والاقتصادي. يعتبر التنبؤ المالي وسيلة للوصول إلى عملية تخطيط مدروسة، من خلال معرفة حجم الموارد المتاحة ومتى وكيف يمكن استخدامها، للوصول للأهداف المرجوة، كما يساعد التنبؤ المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة سواء على المدى القصير أو المدى الطويل.

أدوات التنبؤ المحاسبي : توجد عدة ادوات للتنبؤ أهمها الآتي(13):-

القوائم المالية المتوقعة : تتمثل القوائم المالية المتوقعة في مجموعة القوائم المالية الأساسية(قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفق النقدي) ، والتي تعد لفترة مالية لاحقة بناء على افتراضات معينة.

الموازنة النقدية : تعد جزء من نظام الموازنات المستخدم في نطاق العملية التنبؤية الهادفة لتحديد الاحتياجات التمويلية للمنشأة خلال فترة زمنية في المستقبل تكون عادة سنة مالية لاحقة أو ربع سنة أو نصف سنة

أنواع التنبؤ المحاسبي : توجد العديد من الأنواع للتنبؤ المحاسبي أهمها الآتي(14) :

التنبؤ المحاسبي قصير المدى : قد تكون فترة التوقع والتنبؤ شهرية أو ربع سنوية، ... ويركز هذا النوع على الميزانية النقدية التقديرية. .
التنبؤ المحاسبي طويل المدى : يكون هذا التنبؤ على مدار سنة مالية أو موسم تجاري كامل،

التنبؤ ببيانات أولية : يركز هذا النوع على التقارير المستقبلية التي تعتمد على الافتراضات التي تم التخمين بها أثناء الإعداد

التنبؤ بالتدفق النقدي : يساعد على وضع وتحديد الميزانية خاصة على المدى القصير، ويحدد متطلبات ومصروفات المشاريع والأنشطة

التنبؤ بالفساد : يرى الباحث بإضافة نوع اخر من التنبؤات وهو التنبؤ بالفساد حيث يقوم هذا النوع من التنبؤ بإجراء كشف على القوائم المالية للشركة من خلال اجراء كشف على عينة من بنود قائمة الدخل عن طريق تحليل المصروفات و المبيعات(الايرادات)، وبنود ميزانية الشركة في جانبي الاصول والخصوم وباستخدام

استخدام المداسبة التنبؤية كأداة للكشف عن مدى سلامة الوضع المالي من الفساد - ...)
مؤشرات التحليل المالي لقياس ثم التنبؤ بمدى سلامة الوضع المالي حالياً ومستقبلياً من الفساد.

المبحث الثالث - الفساد المالي:

يختلف تعريف الفساد بين الدول ، ولم يتفق الباحثون والمنظمات المعنية بمكافحة الفساد على تعريف مُحدد له نتيجة لاختلاف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المطبقة فيها ، فقد يكون في دولة ما وفقاً لقوانينها فساد يعاقب عليه فاعله وفي دولة أخرى لا يعتبر فساد وإنما عمل تجاري يسمح بممارسته في قوانين تلك الدولة ، ومثال ذلك: تجارة العملة الصعبة يعاقب علي تجارته في دولة ما لأنه محرماً تجارته بناء على قوانينها، ويعتبر في دولة أخرى مسموح التجارة فيه وفق لقوانينها، وبرغم من ذلك توجد عدة تعريفات للفساد المالي والإداري نوجز منها الآتي :

1- وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية عرفت الفساد بأنه: (15) "إساءة استخدام السلطة العامة أو الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ، واتفقت معها في نفس التعريف منظمة الأمم المتحدة، وعرف البنك الدولي الفساد بأنه " سوء استخدام السلطة العامة بهدف الحصول على مكاسب شخصية ويعترف البنك الدولي بالفساد الصغير والكبير وكذلك سيطرة الدولة والنخب والمصالح الخاصة وعرف الفساد بأنه قد يتضمن - أيضاً - زيادة القوة والمكانة في المجتمع.

2- يتمثل الفساد المالي والإداري (16) في استخدام السلطة العامة بصورة مخالفة للقانون مما يؤثر في سير الإدارة العامة في قراراتها بهدف تحقيق كسب مادي أو مكانة اجتماعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويترتب عن هذا التصرف خرق للقانون.

3- يعرف بأنه عبارة عن سلوك بيروقراطي منحرف، يتمثل في الإخلال بالواجب والأمانة التي يفرضها العمل الوظيفي.

4- يعرف الباحث الفساد المالي والإداري بأنه يتم إما عن طريق موظفي صغار الدولة مثل: موظف الحسابات من خلال التلاعب بالقوائم المالية بالشركة بصورة قانونية عن طريق تغيير في استخدام المبادئ والسياسات المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها بين المحاسبين لغرض تضليل الجهات الرقابية أو لغرض التهرب من دفع الضرائب أو بطرق محاسبية مخالفة للمبادئ والقانون لغرض الاختلاس المال العام أو يتم عن طريق موظفي كبار مثل : مسؤولي الإدارة العليا بهدف تحقيق منافع شخصية لهم سواء كانت مادية أو اجتماعية أو عن طريق ضغط من جهات خارجية (مليشيات مسلحة مثلا على مسؤولي الشركة بدفع مبالغ مالية أو توقيع على عقود اعتمادات بالعملة الصعبة) مثل : ما حدث لبعض الشركات والجهات العامة بالدولة الليبية ، ويمكن أن نعرف الفساد

بشكل مختصر بأنه : أي إنفاق مالي لا يؤدي إلى تحقيق منفعة مادية أو غير مادية بشكل مباشرة أو غير مباشر للغرض الذي أنفق من أجله .

مؤشرات قياس الفساد العالمية (17):

أصدر البنك الدولي المؤشرات العالمية للحوكمة عام 1996 تضمنت ستة أبعاد هي " المساءلة و الاستقرار السياسي ، والجودة التنظيمية ، والفاعلية الحكومية ، وسيادة القانون ، ومكافحة الفساد " . كما أصدرت منظمة الشفافية الدولية عام 1995 م "مؤشر مدركات الفساد " سنويا تقوم من خلاله بتحديد المراتب التي تحتلها الدول بناءً على التصورات المتعلقة بمدى انتشار الفساد في القطاع العام للدولة على مدى السنة السابقة على صدور المؤشر ، والمؤشر عبارة عن مجموعة من التقييمات والدراسات المسحية التي تتناول الفساد حيث تكون درجة (100) أكثر نزاهة ودرجة (0) أكثر فساداً .

اقسام الفساد المالي والاداري:

يمكن تقسيم الفساد المالي إلى عدة أقسام على النحو الآتي(18):

أ - الفساد حسب الطبيعة القانونية للقطاع الممارس فيه : فالفساد في القطاع العام يختلف عن الفساد في القطاع الخاص حيث يرتبط النوع الأول من الفساد ممن ينقلدون مناصب قيادية مما يدفعهم إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية بطرق غير قانونية على حساب القطاع العام , بينما النوع الثاني من الفساد هم أصحاب القطاع الخاص يقومون بتقديم رشايي للمسؤولين بالجهات العامة بالدولة بهدف الحصول على عقود لصالح قطاعهم الخاص .

ويرى الباحث أن الفساد المالي في القطاعين العام والخاص يشمل كذلك التلاعب الذي يصعب اكتشافه ولا يعد تزوير للقوائم المالية وإنما مخالفة لإحدى المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها بين المحاسبين ، وهذا المبدأ هو مبدأ الثبات فقد يتم تغيير طرق تقييم المخزون السلعي مثلا من طريقة الوارد أولا صادر أخيرا إلى طريقة الوارد أولا صادر أولا بهدف تعظيم الأرباح لتضليل وتشجيع المستثمرين علي شراء أسهم الشركة أو لتخفيض الأرباح لغرض التهرب من دفع الضرائب لمصلحة الضرائب **ب - الفساد حسب درجة خطورته :** تتراوح درجة الفساد ما بين فساد صغير ويمثله صغار ومتوسطي الموظفين الذين يتلقون رشايي مقابل سرعة إتمام إجراءات معينة وهذا النوع من الفساد قليل إذا ما بقى في حدود ضيقه , وفساد كبير ويمثله كبار الموظفين وهو ينصب على قضايا كبيرة مصحوبة برشايي تؤثر سلبا على اقتصاديات وأخلاق المجتمع.

استخدام المداسبة التنبؤية كأداة للكشف عن مدى سلامة الوضع المالي من الفساد - ...

يرى الباحث أن الفساد المالي قد يشمل منظومة متكاملة بين موظفين صغار وموظفين كبار فمثلا بين قسمي الشؤون الإدارية والإدارة المالية حيث إن اللائحة المالية في بعض الشركات تلزم مندوب المشتريات بتقديم ثلاث عروض من محلات مختلفة ويتم اختيار العرض الأقل سعراً من قبل الإدارة المالية فيقوم مندوب المشتريات باتفاق مع عدد من المحلات وعددهم ثلاث حسب اللائحة المالية المعمول بها داخل الشركة لشراء بضاعة من محلات معينة له علاقة بهم فيتفق معهم على أسعار معينة التي تساعد في الحصول على منفعة مالية له شخصياً ، وهذا يعد من نوع الفساد الصغير يمكن الحد منه في حالة كان في حدود ضيقه بين موظفي الصغار والمتوسط ، بينما الفساد المالي الكبير قد يحدث في حسابات القوائم المالية بالشركة من قبل مسؤولي المناصب العليا، وخاصة في حساب المدينون، والدائنون . والنقدية، وقائمة الدخل ، وهذه الحسابات سيتم تحليلها في الجانب التحليلي لهذه الدراسة

أ- الفساد حسب درجة تكراره : عندما يكون الفساد متكرر وواسع الانتشار داخل المجتمع يصبح منتظماً، فنرى أن تكرار الرشاوي بأجهزة الدولة والشركات الليبية يعد أحد مؤشرات الفساد المالي في ليبيا

ب - الفساد من حيث انتشاره الجغرافي: في ظل تزايد المنافع وتوفر الظروف المساعدة قد يتخطى حدود الدولة، ونلاحظ أن ما يحدث في ليبيا من انتشار تهريب الوقود وتهريب الذهب والعملية الصعبة ، خارج الدولة الليبية يعد من مؤشرات الفساد المالي.

المبحث الرابع - مؤشرات التحليل المحاسبي:

يتم استخدام مؤشرات ومعدلات نسب التحليل المحاسبي لكشف عن مدى سلامة الوضع المالي من الفساد، ومن أهم الموضوعات التي سيتم تناولها في هذا المبحث الآتي:

أ- تعريف التحليل المحاسبي : بأنه عملية (19)استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تسهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع ، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى. لغرض استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المنشأة، ويعرف الباحث التحليل المحاسبي بأنه التحليل الذي يعتمد على المؤشرات والنسب المالية في تحليل القوائم المالية وملحقاتها بهدف الكشف عن مدى سلامة الوضع المالي للشركة من الفساد، والاعسار، والافلاس وتقديم نتائج التحليل المحاسبي لمتخذي القرار.

التحليل المالي باستخدام النسب : التحليل المالي بالنسب (20) تتم فيه مقارنة الأرقام في القوائم للفترة المالية. بحيث تتم فيه مقارنة حسابات أو بنود القوائم المالية التي تربطها

علاقة سببية ببعضها ، وتكون حصيلة هذه المقارنة نسبة مالية، وبموجب علاقات السببية هذه يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية ، تمكن المحللين الماليين من استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء الشركات وأوجه نشاطها المختلفة.

انواع النسب المالية : توجد عدة نسب نذكر منها الآتي (21) :-

1- نسب السيولة 2- نسب النشاط 3- نسب الربحية 4- نسب المديونية
1- نسب السيولة : تستخدم نسب السيولة لقياس (22) قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل في موعد الاستحقاق، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت قدرة الشركة من سداد ديونها، وتتكون نسب السيولة من الآتي:

أ- نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة : كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما زادت قدرت المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من اصولها المتداولة، وتعتبر الزيادة في هذه النسبة مؤشر ايجابي على قدرة السداد في الاجل القصير
ب- نسبة السيولة (23): تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من اصولها المتداولة التي تمتاز بسرعة تحولها الى النقدية، بحيث تستبعد المخزون لبطيء تحوله الى نقدية، وكذلك تستبعد المصروفات المدفوعة مقدما..

نسبة السيولة = الأصول المتداولة- المخزون
 الخصوم المتداولة

نسبة النقدية

تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها النقدية فقط، وذلك باستبعاد حسابات المدينون وأوراق القبض والمخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدما.

نسبة النقدية =

الأصول المتداولة- المدينون- اوراق القبض- المخزون السلعي- المصروفات المدفوعة مقدما
 التزامات قصيرة الاجل

د- رأس المال العامل: يمثل صافي رأس المال العامل فائض الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة، والذي تدل زيادته على مدى قدرة الشركة على السداد في الأجل القصير.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة- الخصوم المتداولة

2- نسب النشاط (24) : تقيس هذه النسب مدى كفاءة الشركة في ادارة واستخدام الموجودات التي لديها (المخزون والمدينون) لتوليد المبيعات وتحقيق الربح.

استخدام المداسبة التنبؤية كأداة للكشف عن مدى سلامة الوضع المالي من الفساد - ...)

أ- **متوسط فترة التحصيل:** تقيس هذه النسبة عدد الايام اللازمة لتحصيل المبالغ من المبيعات الآجلة وحسابات المدينون

متوسط فترة التحصيل = معدل دوران المخزون أو المبيعات

365

ب - **معدل دوران المخزون:** كلما زاد معدل الدوران دل ذلك على كفاءة إدارة المخزون وجودة البضاعة المباعة، وبقسمة عدد أيام السنة (365 يوم) على هذه النسبة سيظهر عدد الأيام اللازمة لبيع المخزون

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة

رصيد المخزون

متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون = 365

معدل دوران المخزون

ج- **معدل دوران المدينون:** تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع الآجل، وكلما زادت هذه النسبة دلت على كفاءة ادارة التحصيل

معدل دوران المدينون = صافي المبيعات

رصيد المدينون

متوسط فترة التحصيل = 365

معدل دوران المدينون

ويقيس هذان المعدلان كفاءة إدارة الائتمان ومدى فاعلية سياسات الائتمان والتحصيل وكلما زاد معدل دوران المدينون أو متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيد والعكس بالعكس.

د- **معدل دوران الدائنون:**-(25) معدل دوران الدائنون = تكلفة البضاعة المباعة/ رصيد

الدائنون أو معدل دوران الدائنون = المشتريات/ رصيد الدائنين

متوسط فترة الائتمان:

متوسط فترة الائتمان = 365/معدل دوران الدائنون

ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملاءمة بين سياستي البيع والشراء، لذا كلما انخفض معدل دوران الدائنون وزاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة، ذلك سيزيد من

طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة.

هـ - **معدل دوران صافي رأس المال العامل**: كلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلاً على كفاءة إدارة صافي رأس المال العامل والعكس صحيح.
معدل دوران صافي رأس المال العامل = صافي المبيعات / رصيد صافي رأس المال العامل

و- **معدل دوران الأصول الثابتة**(26) : تقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة الشركة في استثمار واستخدام مواردها من الأصول الثابتة في سبيل توليد المبيعات, فإذا زادت دلت على كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات.
 ومن أهم المعادلات الآتي:

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / متوسط صافي الأصول الثابتة
 (الأصول الثابتة أول المدة + أصول الثابتة آخر المدة / 2)

معدل دوران الأصول: إن استخدام الشركة في استثمار مواردها من الأصول لتوليد المبيعات, فإذا زادت دلت على كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات
معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / متوسط صافي الأصول

نسب هيكل رأس المال(27): تستخدم هذه النسب كأدوات لتقييم مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل, كما تقيس مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في المنشأة, وذلك في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي, ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي, ومن أهم النسب المستخدمة الآتي:

نسبة الديون إلى الأصول (28) : تقيس هذه النسب مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل أصولها واستثماراتها, ومعرفة أي مصادر التمويل التي استعانت بها الشركة في تمويل أصولها هل هي من مصادر داخلية من الملاك أم من مصادر خارجية من الغير (ديون وقروض)

نسبة الديون إلى الأصول = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

- نسبة الديون إلى حقوق الملكية

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = مجموع الديون / صافي حقوق الملكية
 تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد الشركة على ديون غيرها بالمقارنة مع حقوق المساهمين والملاك, وكلما زادت هذه النسبة دلت على أن الشركة تعتمد على ديون غيرها أكثر من اعتمادها على مساهمات الملاك في تمويل احتياجاتها.

(استخدام المحاسبة التنبؤية كأداة للكشف عن مدى سلامة الوضع المالي من الفساد - ...)

نسب الربحية⁽²⁹⁾ : تقيس هذه النسب مدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، والتعرف على العائد المتوقع على أموالهم المستثمرة في الشركة، ولقياس مدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح توجد عدة مقاييس نذكر منها الآتي:

- هامش الربح = مجمل الربح/صافي المبيعات

تشير هذه النسبة إلى مجمل الربح الذي تحققه الشركة من كل دينار بيع

- نسبة صافي الربح إلى المبيعات = صافي الربح/صافي المبيعات

تشير هذه النسبة إلى صافي الربح الذي تحققه الشركة من كل دينار بيع بعد خصم المصروفات التشغيلية

العائد على الاستثمار = صافي الربحية/متوسط رصيد الأصول

تشير هذه النسبة المستثمرة في تحقيق الربح، وتستخدم هذه النسبة لمقارنة الربحية بين

الشركات باختلاف أحجامها لان هذه النسبة لا تتأثر بحجم الشركة

العائد على حقوق الملكية = صافي الربحية/متوسط حقوق الملكية

تقيس هذه النسبة صافي ربح الشركة على استثمارات المساهمين

المبحث الخامس - الدراسة التحليلية واختبار الفروض والنتائج والتوصيات.

أولاً- الدراسة التحليلية واختبار الفروض للشركة (س) : سيتم استخدام مؤشرات

ومعدلات نسب التحليل المالي لتحليل القوائم المالية وملحقاتها والتنقيب وتحليل محتوى

الكشوفات المرفقة مع ملحقات القوائم المالية لاختبار فرضيات الدراسة حيث يتم اختبار

الفرض الرئيسي الذي ينص بأنه يمكن استخدام المحاسبة التنبؤية كأداة للكشف عن

مدى سلامة الوضع المالي من الفساد المالي من عدمه في الشركات الصناعية . ومن

حلال الفرض الرئيسي سيتم اختبار الفروض الفرعية الآتية:

اختبار الفرض الفرعي الاول الذي ينص بأنه : يمكن استخدام المحاسبة التنبؤية كأداة

للكشف بوجود مؤشرات للفساد المالي من عدمه في السيولة المالية للشركة.

ولاختبار هذا الفرض يتم استخدام نسب السيولة الآتية

نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة

نسبة التداول = $364248128.72 \div 109926155.722 = 1.3$

تعتبر هذه النسبة جيدة حيث إن نسبة (1.3) تعد مؤشر ايجابي على قدرت الشركة

على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة بحيث يقابل كل دينار التزام

تغطيه له من الأصول المتداولة بقيمة ثلاثة دنانير

نسبة السيولة= الأصول المتداولة- المخزون

الخصوم المتداولة

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{364248128.72 - 46885369.423}{109926155.722} = 2.887$$

تعتبر هذه النسبة (2.887) جيدة لأنها تغضي الالتزامات قصيرة الاجل من اصولها التي تتميز بسرعة تحولها الى نقدية بعد ما تم استبعاد المحزون لبطء تحوله إلى نقدية ج- نسبة النقدية (نسبة السيولة السريعة)

نسبة النقدية =

الأصول المتداولة- المدينون- أوراق القبض- المخزون السلعي- المصروفات المدفوعة مقدما

التزامات قصيرة الأجل

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{44657428.428}{15229223.479} = 3:1$$

تعتبر هذه النسبة (1:3) كبيرة بوجود سيولة نقدية تغضي التزاماتها قصيرة الاجل بنسبة ثلاث مرات

د- رأس المال العامل : رأس المال العامل=الأصول المتداولة-الخصوم المتداولة

راس المال العامل=364248128.72 - 254321972.998=109926155.722
نلاحظ من خلال نسبة رأس المال العامل بوجود فائض في الاصول المتداولة تستطيع به ادارة الشركة سداد التزاماتها قصيرة الاجل بأريحية تامة

نستنتج من خلال الكشف عن مدى سلامة الوضع المالي للسيولة الشركة من الفساد المالي الذي قد يؤدي بها الى عدم قدرتها على سداد التزاماتها المالية قصيرة الاجل مما قد يعرضها الى مخاطر الافلاس والاعسار المالي وباستخدام نسب التحليل المحاسبي للتأكد من وجود سيولة كافية تمكن الشركة من السداد ومن خلال نتائج التحليل اتضح لنا بأنه توجد سيولة كافية لسداد جميع التزاماتها بأريحية تامة، وبالتالي يتم قبول الفرضية التي تنص بإمكانية استخدام المحاسبة التنبؤية كأداة للكشف بوجود مؤشرات للفساد المالي من عدمه في السيولة المالية للشركة.

اختبار الفرض الفرعي الثاني الذي ينص : بإمكانية استخدام المحاسبة التنبؤية كأداة للكشف بوجود مؤشرات للفساد المالي من عدمه في كفاءة نشاط الشركة ولاختبار مدى صحة هذه الفرضية يتم استخدام نسب التحليل المالي أو المحاسبي على النحو الآتي:

نسب كفاءة النشاط:-

أ- متوسط فترة التحصيل : تقيس هذه النسبة عدد الايام اللازمة لتحصيل المبالغ من المبيعات الآجلة وحسابات المدينون

$$\text{أ- معدل دوران المخزون: معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد المخزون}}$$

معدل دوران المخزون = $118,849,382.366 \div 46,885,369.423 = 2.53$
وهذا يعنى ان الشركة استطاعت تدوير مخزونها بتحويله الى مبيعات بمعدل 2.53 مرات

$$\begin{aligned} \text{متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون} &= \frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}} \\ \text{متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون} &= \frac{365}{144 \text{ يوم}} = 2.53 \end{aligned}$$

نلاحظ أنه يوجد ارتفاع في نسبة متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون بفترة طويلة تصل الى 144 يوم برغم ان هذه السلعة ذات جودة عالية التي تنتجها الشركة والمصانع التابعة لها وتلقى قبول كبير من العملاء لهذه السلعة وأنها لا تتوفر في السوق بكمية تسد احتياجات السوق ونتيجة لذلك قام الباحث بتتقيب وفحص الكشوفات الخاصة بالمخزون السلعي ولاحظ بوجود نقص في بعض المواد الخام المكتملة لهذا المنتج حتى يصل إلى مرحلة الانتاج التام مما أدى إلى تخزين المواد النصف المصنعة حتى تصل باقي المواد الخام المكتملة لهذا المنتج من خارج الدولة، ومن خلال مناقشتي مع المسئول عن المخزون السلعي اجاب بأن بعض اجراءات فتح الاعتمادات لهذه المواد تأخذ فترة زمنية مما يسبب في تأخير تصنيع المنتج حتى يصل إلى مرحلة الانتاج التام .
ب- معدل دوران المدينون:-

$$\text{معدل دوران المدينون} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{رصيد المدينون}}$$

$$\text{معدل دوران المدينون} = \frac{140792849.294}{250,328,976.219} = 0.56$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{365}{652} = 0.56$$

من خلال التحليل المحاسبي نلاحظ انخفاض في معدل دوران الدينون حيث بلغ (0.56) وارتفاع متوسط فترة التحصيل وهذا يعتبران مؤشر غير جيد للشركة مما يشير بوجود بطئ في تحصيل الديون من المدينين حيث تستغرق في مدة زمنية تقدر بـ: 652 يوم ونتيجة لذلك قام الباحث بالتنقيب وفحص المرفقات الملحقة بالقوائم المالية والمتعلقة بكشوفات المدينين لمعرفة الاسباب التي أدت الى بطئ في تحصيل الديون حيث تبين لنا أن كشف حساب المدينون المتنوعون ومعظمهم جهات عامة تابعة للدولة مثل: المؤسسة الوطنية للسلع التموينية, والشركة الوطنية للأسواق, ... الخ لم يقوموا بتسديد الديون المتراكمة عليهم لهذه الشركة لفترة طويلة من الزمن ونتيجة لذلك انعكس على ارتفاع متوسط فترة تحصيل الديون

د- معدل دوران الدائنون:-

معدل دوران الدائنون = تكلفة البضاعة المباعة/ رصيد الدائنون

أو معدل دوران الدائنون = المشتريات/ رصيد الدائنين

$$\text{معدل دوران الدائنون} = 118836104.273 / 12554866.646 = 9.5$$

متوسط فترة الائتمان:

$$\text{متوسط فترة الائتمان} = 365 / \text{معدل دوران الدائنون}$$

$$\text{متوسط فترة الائتمان} = 365 / 9.5 = 38.42$$

من خلال التحليل المالي نلاحظ ارتفاع معدل دوران الدائنين بـ: (9.5 مرة) وهو أقل من متوسط فترة الائتمان مما سيؤثر سلبا على زيادة الضغوطات على إدارة الشركة في تسديد الديون المتراكمة عليها, ونتيجة لذلك قام الباحث بفحص كشوفات الملحقة بالقوائم المالية والخاصة بحسابي الدائنون والموردون حيث تبين لنا أن حساب الدائنون وخاصة الجهات العامة للدولة توجد لديها أموال على الشركة ولم تقم الشركة بتسديد هذه الائتزامات لصالح الجهات المستحقة لهذه الائتزامات, سواء كانت شركات و جهات عامة أو شركات خاصة.

هـ معدل دوران صافي رأس المال العامل:

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} =$$

صافي المبيعات/ رصيد صافي رأس المال العامل

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = 140792849.294 / 254321972.992 = 0.55$$

استخدام المداسبة التنبؤية كأداة للكشف عن مدى سلامة الوضع المالي من الفساد - ...)

من خلال استخدام مؤشرات التحليل المالي لمعرفة معدل دوران صافي رأس المال العامل يتضح لدينا انخفاض هذا المعدل مما يدل على وجود مشكلة استغلال صافي رأس المال العامل من قبل إدارة الشركة في مبيعات الشركة بشكل فعال للأسباب خارجية خارجة عن إدارة الشركة حيث يوجد بطء في عملية البيع بسبب عدم توفر بعض المواد الخام نتيجة استرداده من خارج الدولة مما أدى إلى توقف الانتاج لعدة فترات زمنية ، وبالتالي انعكس سلبا على انخفاض صافي المبيعات مقارنة بحجم صافي رأس المال العامل.

و- معدل دوران الأصول الثابتة:-

ومن أهم المعادلات للقياس الاتي:

معدل دوران الأصول الثابتة=صافي المبيعات/ متوسط صافي الأصول الثابتة (الأصول الثابتة أول المدة + أصول الثابتة آخر المدة /2)

معدل دوران الأصول الثابتة= 294.2 /140792849.294 / 232422143.641 = 0.61

معدل دوران إجمالي الأصول:

معدل دوران إجمالي الأصول= صافي المبيعات/ متوسط صافي الأصول

معدل دوران الأصول= 294.2 /140792849.294 / 487321844.597 = 0.03

نتيجة لعدم وجود معدل متوسط الصناعة للشركات الليبية المتماثلة والتي يمكن تقييم أداء الشركة من خلاله للحكم على مدى كفاءة أو عدم كفاءة معدل دوران الأصول الثابتة، ومعدل إجمالي الأصول إلا أن مقارنة حجم استثمار الأصول الثابتة أو إجمالي الأصول بالشركة مع حجم مبيعاتها يبين ما إذا كانت سرعة دوران الأصول الثابتة أو إجمالي الأصول تتوافق أو تزيد أو تقل عن حجم مبيعات الشركة، ومن خلال نتائج التحليل المحاسبي أو المالي لمعدل دوران الأصول الثابتة ومعدل دوران إجمالي الأصول نلاحظ أن حجم الاستثمار في الأصول الثابتة أكبر من الانتاج المتاح وهذا يعني بوجود فائض في استثمارات الأصول الثابتة ، بسبب وجود توقعات في الانتاج من فترة لأخرى لعدم وجود بعض مواد الخام التي تدخل في تصنيع الانتاج التام مما جعل الشركة لا تستغل كامل طاقتها الانتاجية من الأصول الثابتة في عملية الانتاج، ومن تم توقّف عمليات البيع الذي أدّى إلى اهدار الأموال بدون تحقيق منفعة اقتصادية تتلاءم مع حجم الاستثمارات في الأصول الثابتة

ونستنتج من خلال الكشف عن مدى كفاءة النشاط الشركة تم استخدام عدة مقاييس منها: معدل دوران المخزون، ومعدل دوران المدينون، ومعدل دوران الدائنون، ومعدل دوران صافي رأس المال العامل، ومعدل دوران الأصول الثابتة، ومعدل دوران إجمالي

الاصول للتحقق عن مدى جودة وكفاءة نشاط الشركة وعدم تعرضه الفساد المالي ، ومن خلال نتائج التحليل اتضح لنا بأنه يوجد بطيء في حركة المخزون السلعي مما ادي الى وجود ارتفاع في تكلفة المخزون بسبب انخفاض دورانه، كما ان معدل دوران المدينون هو - ايضا - بطيء في دورانه بسبب وجود صعوبات في تحصيل الديون، وأن الشركة لا تقوم بتسديد جميع التزاماتها في فترات السداد، كما ان توقف الانتاج خلال عدة فترات زمنية اثرت على حجم المبيعات والذي انعكس سلبا على معدل دوران صافي راس المال العامل، ومعدل دوران الاصول الثابتة، ومعدل دوران إجمالي الاصول، ونتيجة لذلك فإن الشركة في نشاطها معرضة للفساد المالي، وبالتالي يتم قبول الفرضية التي تنص بإمكانية استخدام المحاسبة التنبؤية كأداة للكشف بوجود مؤشرات للفساد المالي من عدمه في كفاءة نشاط الشركة.

اختبار الفرض الفرعي الثالث الذي ينص: بإمكانية استخدام المحاسبة التنبؤية كأداة للكشف بوجود مؤشرات للفساد المالي من عدمه في ربحية الشركة.
لاختبار مدى صحة هذه الفرضية يتم استخدام نسب التحليل المالي أو المحاسبي على النحو الآتي:-

- هامش الربح = مجمل الربح/صافي المبيعات

$$- \text{هامش الربح} = \frac{21956745.021}{140792849.294} = 0.156$$

تشير هذه النسبة الى ان الشركة من كل دينار واحد من المبيعات تحقق مجمل الربح قدره **0.156** درهم

- نسبة صافي الربح الى المبيعات = صافي الربح/صافي المبيعات

$$- \text{نسبة صافي الربح الى المبيعات} = \frac{174045.315}{140792849.294} = 0.00124$$

أي : أنه من كل دينار من صافي المبيعات يحقق صافي ربح مقداره 0.124 % من الدراهم

بعد التنقيب وتحليل المحتوى والمتمثل في فحص القوائم المالية وملحقاتها تبين لنا ان الشركة حققت صافي مبيعات بقيمة (140792849.294) دينار وكانت تكلفة الانتاج التام المباع بقيمة (118836104.273)، وبطرح قيمة صافي المبيعات (294). 140792849 من تكلفة الانتاج المباع 118836104.273 نتحصل على مجمل دخل بقيمة 21956745.021 ولكن عندما قمنا بطرح إجمالي المصروفات التي تبلغ 25227101.161 والمتكونة من: (مبلغ 21926349.515 مصروفات العمومية والادارية ، و 3294450.508 تمثل قيمة مصروفات البيع والتسويق، و 6301.138 تمثل قيمة مصروفات سنوات سابقة) من مجمل الدخل (مجمّل دخل بقيمة 21956745.021-

استخدام المداخلة التنبؤية كأداة للكشف عن مدى سلامة الوضع المالي من الفساد - ...)
 ولكن الشركة قامت بتغطية خسائرها من نشاطها العادي من خلال نشاطها الغير العادي (3270356.140=-25227101.161 يعني الشركة حققت خسارة من نشاطها العادي)
 الذي بلغ قيمته (3444401.455) والمتمثل في إيراداتها المتنوعة التي تشمل عدة بنود منها:
 إيرادات ناتجة من ايجار صالة رياضية تابعة للشركة. وإيرادات متحصل عليها من مبيعات
 خردة, وإيرادات متحصل عليها من بيع مبيعات شوائب...الخ) وبإضافة قيمة الإيرادات
 المتنوعة الى صافي الدخل (خسارة) النشاط العادي نتحصل على صافي الدخل (ربح) قبل
 الضرائب على النحو الآتي (-3270356.140 + 3444401.455 = 174045.315)
 نلاحظ مما سبق بوجود فساد مالي وخاصة في بندي المصروفات العمومية والإدارية,
 ومصروفات البيع والتسويق ؛ لأنها تجاوزت ارباح الشركة المحققة من نشاطها
 الطبيعي, وعليه فإنه يتم قبول الفرضية التي تنص بإمكانية استخدام المحاسبة التنبؤية
 كأداة للكشف بوجود مؤشرات للفساد المالي من عدمه في ربحية الشركة.
 اختبار الفرض الفرعي الرابع الذي ينص: بإمكانية استخدام المحاسبة التنبؤية كأداة
 للكشف بوجود مؤشرات للفساد المالي من عدمه في حساب الهيكل المالي.
 لاختبار مدى صحة هذه الفرضية يتم استخدام نسب التحليل المالي أو المحاسبي على
 النحو الآتي:

- نسبة الديون إلى الأصول:

- نسبة الديون إلى الأصول = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

- نسبة الديون إلى الأصول = $109926155.722 / 529385062.120 = 0.21$

نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = مجموع الديون / صافي حقوق الملكية

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = $109926155.722 / 370843797.996 = 0.30$

تشير هذه النسبة إلى اعتماد الشركة على حقوق مساهميها وملاك الشركة أكثر من
 اعتمادها على غيرها في تمويل أصولها,

نستنتج من خلال التحليل المالي ومن خلال التنقيب والفحص على القوائم المالية
 وملحقاتها من ان نسبة مساهمة الديون في تمويل اصول الشركة لا يتجاوز 20%, وان
 الشركة لم تقوم بالاقتراض من المصارف وانما الديون تتمثل بمبالغها الكبيرة في
 12554866.646 الدائون, 82148065.597 الموردون, 11301356.380 مبيعات
 مدفوعة مقدما, 2415680.247 ضمانات وتأمينات للغير, وباقي المبالغ تعتبر بسيطة
 مقارنة بحجم استثمارات الشركة...الخ, وبالتالي فإن الشركة تعتمد بدرجة كبيرة على
 تمويلها الداخلي في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على التمويل الخارجي حيث تمثل

نسبة الديون إلى حقوق الملكية فقط 30% بينما 70% تمثل تمويل داخلي من ملاك الشركة, وهذا يعتبر مؤشر ايجابي من ناحية عدم وجود مخاطر ائتمانية, ومن ناحية أخرى إن الشركة حتي تستطيع زيادة مبيعاتها التي تلقى قبول كبير من العملاء قد تحتاج الى التمويل من الخارج والتمثل في الاقتراض من المصارف أو من جهات أخرى حتى تستطيع توسيع نشاطها الانتاجي ومن ثم زيادة مبيعاتها الذي ينعكس إيجابيا في تعظيم أرباحها من نشاطها الطبيعي, وخالصة مما سبق يمكن أن نشير إلى أنه لا يوجد فساد مالي تمويلي مرتبط بالهيكل المالي للشركة قد يؤدي إلى مخاطر الإفلاس أو الإعسار للشركة.

وعليه فإنه يتم قبول الفرضية التي تنص بإمكانية استخدام المحاسبة التنبؤية كأداة للكشف بوجود مؤشرات للفساد المالي من عدمه في الهيكل المالي للشركة. ومن خلال نتائج اختبارات الفروض الفرعية للفرض الرئيسي يتم قبول الفرض الرئيسي الذي ينص بإمكانية استخدام المحاسبة التنبؤية كأداة للكشف عن مدى سلامة الوضع المالي من الفساد المالي من عدمه في الشركات الصناعية.

النتائج:

- توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وكانت هذه النتائج على النحو الآتي:-
- 1- عدم استخدام قائمة التدفقات النقدية من ضمن القوائم المالية أو ملاحقاتها.
 - 2- من خلال تحليل السيولة التي بحوزة الشركة تشير نسب التحليل المحاسبي بوجود فائض لسيولة يمكنها من سداد جميع التزاماتها بأريحية تامة.
 - 3- وجود ارتفاع في نسبة متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون لبعض المواد المتوفرة للشركة لفترة طويلة بسبب نقص في بعض المواد الخام الأخرى المكملة للإنتاج التام.
 - 4- أن بعض إجراءات فتح الاعتمادات للمواد المستوردة من الخارج تأخذ فترة زمنية طويلة مما يسبب في تأخير تصنيع المنتج حتى يصل إلى مرحلة الإنتاج التام.
 - 5- وجود بطئ في تحصيل الديون من المدينين.
 - 6- إن حساب الدائنون وخاصة الجهات العامة للدولة توجد لديها أموال على الشركة ولم تقوم الشركة بتسديد هذه الالتزامات لصالح الجهات المستحقة لهذه الالتزامات.
 - 7- وجود بطء في عملية البيع بسبب عدم توفر بعض المواد الخام.
 - 8- عدم وجود معدل متوسط الصناعة للشركات الليبية المتماثلة والتي يمكن تقييم أداء الشركات من خلالها للحكم على مدى كفاءتها.
 - 9- أن حجم الاستثمار في الأصول الثابتة أكبر من الانتاج المتاح وهذا يعني بوجود فائض في استثمارات الأصول الثابتة, وكذلك اجمالي الأصول أكبر من اللازم.

10- حققت الشركة خسائر من نشاطها الطبيعي وقامت بتغطية خسائرها من نشاطها غير الطبيعي المتمثل في الإيرادات المتنوعة.

11- إن الشركة تعتمد درجة كبيرة على تمويلها الداخلي في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على التمويل الخارجي.

التوصيات:

1- يجب على الشركة أن تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية لما لها من أهمية في التعرف على نشاط الانتاجي الحقيقي للشركة وأن تكون من ضمن قوائمها المالية .

2- يُفضّل أن تقوم الشركة باستثمار الفائض من السيولة في تحديث معدّاتها بهدف زيادة إنتاجها ، ومن ثم زيادات مبيعاتها الذي سينعكس إيجابيا على ربحيتها

3- من المستحسن أن يتم ايجاد بدائل أخرى لتوفير المواد الخام المستوردة من الخارج من خلال التعاقد مع مستثمرين ليبيين لهم علاقة قوية بالجهات المسؤولة بالدولة الليبية أو من موردين تكون دولهم تتوفر فيها تلك المواد الخام ومرتبطة بعلاقات اقتصادية مميزة مع الدولة الليبية .

4- على إدارة الشركة أن تقوم بإعادة جدولة ديونها ومطالبة المدينون بتسديد الالتزامات التي عليهم .

5- ينبغي على إدارة الشركة تسوية ديونها وتسديد ما عليها من التزامات لصالح الدائنين .

6- لزيادة المنافسة وتحسين جودة الانتاج بالدولة الليبية على الجهات المختصة أن تضع معدل متوسط الصناعة للشركات الليبية المتماثلة والتي يمكن تقييم أداء الشركات من خلالها للحكم على مدى كفاءتها.

7- ينبغي على إدارة الشركة أن تستغل حجم الاستثمار في الأصول بزيادة الانتاج بما يتفق مع هذا الحجم.

8- على إدارة الشركة التحقيق في الخسائر الناتجة عن النشاط الطبيعي للشركة والتعرف على الأسباب التي أدت إلى هذه الخسائر لغرض معالجتها.

9- من المستحسن تنويع مصادر التمويل للتمويل احتياجات الشركة من أصول ثابتة حديثة لغرض زيادة إنتاجها ومن ثمّ زيادة مبيعاتها حتى تغطي احتياجات العملاء من السلعة التي تقوم بإنتاجها.

الهوامش :

- 1- دراسة مصطفى هديب بعنوان (التحليل المالي باستخدام نموذج التنبؤ بالإفلاس مع التطبيق على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي), المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, جامعة عين شمس, ع 4, ص ص 701-728, 2000.
- 2- دراسة احمد حسن عامر 1999 بعنوان (انعكاسات التدفقات النقدية على القيمة السوقية لأسهم شركات القطاع الصناعي في مصر (دراسة تطبيقية)), المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, جامعة عين شمس, ع 3, ص ص 271-313, 1999.
- 3- دراسة نشوى محمد احمد ابراهيم 2012 بعنوان (دراسة مقارنة للعلاقة بين قائمة التدفقات والموازنة النقدية في ترشيح السياسة الائتمانية للشركات التجارية والصناعية), المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, جامعة عين شمس, ع 1, ص ص 693-708, 2012.
- 1- دراسة حسن كامل فرج خميس 2013 بعنوان (نموذج محاسبي مقترح لقياس العلاقة بين مكونات رأس المال العامل والربحية بالشركات الصناعية المصرية - دراسة تطبيقية), المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, جامعة عين شمس, ع 1, مج 3 ص ص 1249-1264, يناير 2013.
- 2- دراسة ماجد مصطفى علي الباز 2018 بعنوان (إطار تطبيقي ورؤية محاسبية لتحليل أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك التجارية في الاسواق المالية الصاعدة: أدلة من القطاع المصرفي المصري 2007-2016), مجلة الفكر المحاسبي, كلية التجارة, جامعة عين شمس, القاهرة, الجزء 2, ص ص 81-127 يوليو 2018
- 3- دراسة نشوى شاكر علي رجب 2018 بعنوان (أثر التعثر المالي على العلاقات بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وعائد السهم من منظور محاسبي- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية), مجلة الفكر المحاسبي, كلية التجارة, جامعة عين شمس, القاهرة, الجزء 2, ص ص 943-972 يونيو 2018
- 4- https://alat.journals.ekb.eg/article_267339.html
- 5- <https://www.aaup.edu/ar/Research/Journals>
- 6- محمد محمد أبو عقرب 2014-2015 (التنبؤ بالعسر المالي باستخدام بيانات التدفقات النقدية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الليبية), اطروحة دكتوراه, كلية إدارة الأعمال, قسم المحاسبة, جامعة الجنان, طرابلس, لبنان, ص ص 2-260
- 7- Waheed Ramo, Saef Alwattar 2010
https://www.researchgate.net/publication/322509526_Using_financial_analysis_techniques_to_predict_the_failure_of_contributing_industrial_companies_A_st
- 8- <https://www.daftra.com/hub/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A8%D8%A4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A>
(بتصرف)
- 9- (بتصرف) المرجع نفسه
- 10- د. محمد مطر, (التحليل المالي الأساليب والاستخدامات العملية), ط الاولى, النشر معهد الدراسات المصرفية, عمان, الاردن, ص 281, سنة 1997
- 11- <https://www.daftra.com/hub/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A8%D8%A4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A>
مرجع سبق ذكره بتصرف
- 12- https://alat.journals.ekb.eg/article_267339.html بتصرف
- 13- بوزيدة حميد, واخرون, (الفساد الإداري والمالي وآليات مكافحته في الجزائر), المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, جامعة حلوان, العدد الثاني, الجزء الثاني, ص ص 148-149, 2012.
- 14- https://alat.journals.ekb.eg/article_267339.html مرجع سبق ذكره بتصرف.

- استخدام المحاسبة التنبؤية كأداة للكشف عن مدمج سلامة الوضع المالي من الفساد - ...)
- 15- بوزيدة حميد, واخرون, (الفساد الإداري والمالي وآليات مكافحته في الجزائر), مرجع سبق ذكره, ص 152-153, بتصرف.
- 16- محمد مطر, (التحليل المالي الأساليب والاستخدامات العملية), مرجع سبق ذكره, ص 3(بتصرف)
- 17- <https://doubleclick.com.eg/articles/financial-analysis> (بتصرف).
- 18- أبو الفتوح علي فضالة, (التحليل المالي وإدارة الأموال), سلسلة الكتب العلمية في المحاسبة الناشر وإدارة الأعمال, دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع, ص 45, لسنة 1999.
- 19- <https://accountinggate.com/arabic/management-accounting/ratio-analysis-of-financial-statements.html> (بتصرف).
- 20- محمد مطر, (التحليل المالي الأساليب والاستخدامات العملية), مرجع سبق ذكره, ص 42(بتصرف)
- 21- امين السيد أحمد لطفي, (التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة), الدار الجامعية, ص ص 361-363, 2005. أبو الفتوح علي فضالة, (التحليل المالي وإدارة الأموال),
- 22- أبو الفتوح علي فضالة, (التحليل المالي وإدارة الأموال), مرجع سبق ذكره, ص ص 177-178, بتصرف.
- 23- محمد مطر, (التحليل المالي الأساليب والاستخدامات العملية), مرجع سبق ذكره, ص 45(بتصرف)
- 24- سيد الهواري, (الإدارة المالية- منهج اتخاذ القرارات), ط السادسة, توزيع مكتبة عين شمس, مصر, ص 388-390, (بتصرف), 1996.
- 25- أبو الفتوح علي فضالة, (التحليل المالي وإدارة الأموال), مرجع سبق ذكره, بتصرف.
- 26- سيد الهواري, (الإدارة المالية- منهج اتخاذ القرارات), مرجع سابق, بتصرف.